تأثير العملات الرقمية على النظام الاقتصادي العالمي

The impact of digital currencies on the global economic system

ط/د دحام عبد القادر *	ط/د قويدري خديجة
مخبر: الإقليم المقاولاتية والابتكار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، البويرة 10000، الجزائر،	مخبر الإقليم المقاولاتية والابتكار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، البويرة 10000، الجزائر
a.daham@univ-bouira.dz	kh.kouidri@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2025/02/12 تاريخ القبول: 2026/05/31

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تبيان تأثير العملات الرقمية على النظام الاقتصادي العالمي، حيث يشهد هذا النوع من العملات انتشارًا واسعًا نتيجة للتطور التكنولوجي المستمر، فهي تستخدم في مجالات كثيرة كالتمويل والاستثمار وتسوية المعاملات سواء التجارية منها أو المالية، إذ تكمن أهمية الدراسة في ابراز الأثر الذي تحدثه العملات الرقمية على الاقتصاد العالمي من خلال استخدامها من طرف المتعاملين الاقتصاديين في مختلف أنحاء العالم، و توصلت الدراسة إلى أن للعملات الرقمية التأثير الواضح على الاقتصاد العالمي يتمثل في العديد من الجوانب منها زيادة السرعة والكفاءة في العمليات المالية وتخفيض التكاليف التي تترتب على العمليات المالية التقليدية، كما توفر العملات الرقمية خيارات جديدة للدفع والتحويل والاستثمار والتداول مما يعزز التنافسية في الأسواق المالية ويوسع نطاق الخيارات المتاحة للمستثمرين مما يسهم في تطوير الاقتصاد العالمي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يشير كثيرون إلى أن العملات الرقمية المستقبلية بدون قيود غير محدودة ومن دون رقيب، سوف تكون محط أنظار الجريمة المنظمة وغسيل الأموال والتهرب الضريبي مما ينعكس سلبا على الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية، النظام، الاقتصاد العالمي، المعاملات، تداول العملات.

Abstract

This study aims to demonstrate the impact of digital currencies on the global economic system, as this type of currency is witnessing wide spread as a result of continuous technological development. It is used in many fields such as financing, investment, and settling transactions, whether commercial or financial. The importance of the study lies in highlighting the impact that currencies have. Digital impact on the global economy through its use by economic operators in various parts

* المؤلف المرسل: **دحام عبد القادر**، الإيميل: **a.daham@univ-bouira.dz**

of the world, The study concluded that digital currencies have a clear impact on the global economy in many aspects, including increasing speed and efficiency in financial operations and reducing costs resulting from traditional financial operations. Digital currencies also provide new options for payment, transfer, investment and trading, which enhances competitiveness in financial markets and expands the scope of... The options available to investors, which contribute to the development of the global economy on the one hand, and on the other hand, many point out that future digital currencies, without unlimited restrictions and without oversight, will be the focus of organized crime, money laundering, and tax evasion, which will reflect negatively on the global economy.
Key Words: Digital currencies, system, global economy, transactions, currency trading.

مقدمة:

أدى التطور التكنولوجي والمالي وزيادة المنافسة الى ابتكار وسائل وأدوات حديثة ومعاصرة ساهمت في احداث نقلة نوعية في مجالات مختلفة من النظام الاقتصادي العالمي، حيث ظهرت وسائل دفع جديدة ومتطورة تساير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي جعلت العالم قرية صغيرة وسوقا واحدا تتساوى فيه الفرص الممنوحة لجميع المستثمرين، وتحقق عدالة السوق وتقلل التكاليف وتقلص الزمن بين جميع المستثمرين خاصة لأولئك الذين دخلوا عالم الاستثمار للتو وبإمكانيات محدودة، وكذلك الحال بالنسبة للزبائن الذين أصبح بمقدورهم اقتناء حاجياتهم بمجرد نقرة واحدة ودون الحاجة الى التنقل وهذا بظهور ما يسمى التجارة الالكترونية واستخدام العملات الرقمية في تسوية المبادلات اليومية والمعاملات الاستثمارية، وتحقيق أرباح خيالية جراء عمليات المضاربة والسرية في التعامل وسرعة انجاز المعاملات الاستثمارية، وتعتبر العملات الرقمية نازلة جديدة على النظام الاقتصادي العالمي في التعاملات والمبادلات المختلفة عن الطرق التقليدية المعتمدة في تنظيم تبادل السلع والخدمات وفي ظل ما تشكله العملات الرقمية من تساؤلات يمكن لنا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن للعملات الرقمية أن تؤثر على النظام الاقتصادي العالمي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

-ماهي أشكال العملات الرقمية المتداولة في النظام الاقتصادي العالمي؟

-ماهي جوانب تأثير العملات الرقمية على النظام الاقتصادي العالمي؟

فرضيات الدراسة: تفترض الدراسة أن:

-هناك عدة أشكال للعملات الرقمية وتتمثل في العملات الافتراضية، والمشفرة، والعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية؛

–للعملات الرقمية تأثير على النظام الاقتصادي من عدة جوانب أهمها اختصار الوقت وتقليل التكاليف وتوفير الفرص لجميع المستثمرين.

أهمية الدراسة: تكتسب الدراسة أهميتها من تسليط الضوء على واحد من أهم المواضيع وأحدثها والمتعلق بالعملات الرقمية وأثرها على النظام الاقتصادي العالمي من خلال التعرف على أشكالها وأثرها الحالي والمستقبلي على النظام الاقتصادي العالمي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

–التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالعملات الرقمية؛

–التعرف على مكونات النظام الاقتصادي العالمي؛

–تحديد تأثير العملات الرقمية على النظام الاقتصادي العالمي.

منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع وخصوصية اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي القائم على دراسة الجزء والتعميم على الكل، باستخدام الأسلوب الوصفي من خلال جمع البيانات والحقائق عن مشكلة موضوع البحث اعتمادا على المصادر التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة من مجلات وكتب وغيرها من الوسائل بغية الوصول لهدف الدراسة.

الدراسات السابقة:

–دراسة محمد محمود إبراهيم محمود (العملات الرقمية وأثرها على النظام الاقتصادي، مجلة الشريعة والقانون، العدد 40، جامعة الأزهر، أكتوبر 2022) حيث هدفت الدراسة إلى تبيان الأثار الاقتصادية للعملات الرقمية والحكم الشرعي لإصدارها، وخلصت الدراسة إلى أن زيادة انتشار التعامل بالعملات الرقمية الافتراضية يؤثر على قدرات الدول للتحكم بكمية النقود المتداولة وإضعاف دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية؛

–دراسة رهام سائد أحمد جبر (تأثير انتشار واستخدام العملات الرقمية المشفرة على النظام الاقتصادي والأمني وتقييم تداعياتها على الأفراد والدولة، دون ذكر باقي العناصر) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الانتشار والاستخدام للعملات الرقمية المشفرة على النظام الاقتصادي والأمني وتقييم التداعيات الناتجة عنها على الأفراد والدولة وخلصت الدراسة إلى أن فهم تأثير العملات الرقمية المشفرة على النظام الاقتصادي والأمني يتطلب تقييما دقيقا للتداعيات الاقتصادية والأمنية على الأفراد والدولة؛

–دراسة عبد المالك توبي، ومنصف شرفي (أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البتكوين نموذجا، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 01، 2021) حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أثر العملات الرقمية على مستقبل المعاملات المالية وخلصت الدراسة إلى أن العملات الرقمية ساهمت في تسريع المعاملات بين الأطراف وخففت من أعباء تكلفة الوسطاء الماليين وعدم وجود جهة ضامنة للمعاملات تضمن حقوق الأطراف.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تسلط الضوء على موضوع تأثير العملات الرقمية على النظام الاقتصادي العالمي من خلال التعرف على أشكال العملات الرقمية وخصائصها ومميزاتها إضافة الى تأثيرها على الاقتصاد العالمي وأفاقها المستقبلية.

هيكل الدراسة: تحقيقا لأهداف الدراسة قُسم محتوى الورقة البحثية إلى محورين:

1. التأصيل النظري للعملات الرقمية؛
2. العملات الرقمية وأثرها على النظام الاقتصادي العالمي

1. التأصيل النظري للعملات الرقمية:

1.1 مفهوم العملات الرقمية:

تعددت التعاريف للعملات الرقمية نذكر منها ما يلي:

–العملات الرقمية (**Digital Currencies**): هي تلك التي تتوفر في صورة رقمية فقط، وتشتمل على كل من العملات الافتراضية والمشفرة بالإضافة إلى العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (هبة، 2020، صفحة 01)؛

–تعرف أيضا على أنها نوع من العملات المتوفرة فقط على شكل رقمي، وليس لها وجود مادي كالأوراق النقدية والنقود المعدنية تمتلك هذه العملات خصائص مشابهة للنقد التقليدي، لكنها تتيح تنفيذ المعاملات بشكل فوري ونقل الملكية دون قيود تشمل العملات الرقمية كلًا من العملات الافتراضية والعملات المشفرة، ويمكن أن تكون إما مركزية، حيث يوجد كيان مركزي يتحكم في العرض النقدي، أو لامركزية، مما يسمح بتوزيع التحكم في العرض النقدي عبر مصادر متعددة (امحمد، 2022، صفحة 37)؛

–ويمكن تعريفها على أنها: هي مجموعة من الرموز الرقمية غير الملموسة التي لا تمتلك شكلًا ماديً وتعمل كوسيط لتبادل القيمة، تعتمد على تقنيات التشفير لضمان أمان المعاملات والتحكم فيها، كما تستند إلى تقنية سلسلة الكتل لإنشاء وإصدار وحدات العملة تتميز العملات الرقمية بعدة مزايا، منها إمكانية إجراء المعاملات الفورية بشكل مباشر بين الأطراف دون الحاجة إلى

وسطاء كما يمكن استخدامها بسهولة في تسديد المدفوعات عبر الحدود، بفضل تكاملها مع الأجهزة والشبكات العالمية للمعلومات (صالح، 2021، الصفحات 7–8).

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن العملات الرقمية يمكن أن تكون في شكل صورة أو رموز رقمية غير ملموسة وليس لها وجود مادي وتشمل كل من العملات الافتراضية، العملات المشفرة، والعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، وتتمتع بنفس الخصائص التي تميز العملات المادية غير أنها فورية في التعامل ونقل الملكية دون وسيط بالاعتماد على علمية التشفير لتأمين المعاملات، ويمكن أن تكون مركزية أي توجد نقطة مركزية للعرض النقدي أو غير مركزية يمكن التحكم في العرض النقدي من مصادر مختلفة من خلال أنظمة موزعة تدير المعاملات وتعتمد على سلسلة الكتل في انشاء وخلق وحدات العملة.

2.1 خصائص العملات الرقمية: تذكر مجموعة من الخصائص للعملات الرقمية يمكن إجمالها بما يلي (محمد، 2024)

– وهمية وافتراضية: لا تمتلك وجودًا ماديًا ملموسًا، وأصحابها غير معروفين؛

– غير مستقرة سعريًا: تتسم بتذبذب كبير في أسعارها، يصل أحيانًا إلى تقلبات حادة وغير متوقعة؛

– مشفرة إلكترونيًا: يمكن لأي شخص لديه معرفة بالخوارزميات والبرمجة إصدارها؛

– غير خاضعة للرقابة الحكومية: وجودها على الإنترنت يجعلها مستقلة عن القيود الحدودية والقوانين المحلية، مما يعزز مفهوم الحرية الاقتصادية؛

– لا تمتلك قيمة معيارية ثابتة: فهي غير مدعومة بالمعادن الثمينة مثل الذهب والفضة، ولا بالعملات التقليدية كالدولار أو اليورو، لكن يمكن تحويلها إلى عملات أخرى بناءً على العرض والطلب؛

– نظام الند للند (Peer–to–Peer): يتم تبادلها بسرعة وسهولة عبر الإنترنت دون الحاجة إلى وسطاء؛

– سوقها إلكتروني بالكامل: لا يمكن الحصول عليها من البنوك أو المؤسسات المالية، بل يتم تداولها عبر الإنترنت فقط.

3.1 أنواع العملات الرقمية: هناك العديد من العملات الرقمية المختلفة، ولا يمكن الحصر الدقيق لعددها لأنه يتغير باستمرار ومن يوم لآخر، وفيما يلي بعض الأمثلة على الأنواع الشائعة:

-العملات الافتراضية: تُعرف على أنها شكل رقمي للقيمة يمكن تداوله إلكترونيًا، حيث تعمل كوسيلة للتبادل، وحدة حساب، ومخزن للقيمة، ومع ذلك فهي لا تستند إلى أي أساس قانوني أو غطاء رسمي، إذ لم تصدر بموجب تشريعات قانونية محددة، تُعتبر عملة غير منظمة، ولا تحظى بضمان من أي دولة أو بنك مركزي، وقد أكدت جميع المؤسسات الدولية عدم وجود أساس قانوني لها أو تمثيل حقيقي يدعمها (امحمد، 2022، صفحة 41)؛

يرجع سبب تسمية هذه العملات بـ"الافتراضية" إلى كونها غير رسمية، كما أن نطاق قبولها محدود ضمن الشبكة أو المجموعة التي تستخدمها، وغالبًا ما يُشار إليها بمصطلح (Token) لتمييزها، نظرًا لكونها ليست عملة حقيقية بالمعنى التقليدي، تتميز العملات الافتراضية بعدم ارتباطها بأي دولة أو نطاق جغرافي معين، كما أنها لا تصدر عن البنوك المركزية ومن أبرز خصائصها أن معاملات البيع والشراء تُجرى بسرية تامة، حيث تظل هوية الأطراف المتعاملة مجهولة، مما يجعل من الصعب مراقبة العمليات أو تعقبها أو التدخل فيها (الخوري، 2021، صفحة 77)؛

-العملات المشفرة: هي شكل رقمي مشفر للقيمة النقدية، غير ملموسة وليس لها وجود مادي لا تصدر عن أي بنك مركزي أو سلطة حكومية، مما يجعلها غير خاضعة للرقابة الرسمية، كما أنها لا ترتبط بالضرورة بالعملات الورقية التقليدية ومع ذلك، يتم قبولها للتداول بين بعض الأفراد، ويتم تخزينها وتداولها إلكترونيًا عبر أجهزة كمبيوتر متطورة يتم إنتاج هذه العملات من خلال عمليات حسابية معقدة، مما يجعل من الصعب التحكم فيها أو تتبعها كما أنها مجهولة المصدر، ولا تمتلك أرقامًا متسلسلة أو أي وسيلة تتيح تعقب معاملاتها (محمد خ.، 2020-2021، صفحة 208)؛

العملات المستقرة تُعد من أكثر أنواع العملات المشفرة شهرة، حيث تم تصميمها للحفاظ على قيمة ثابتة من خلال ربطها بأصل معين، مما يميزها عن معظم العملات المشفرة الأخرى التي تعاني من تقلبات سعرية كبيرة. وتهدف هذه العملات إلى تقليل التقلبات، مما يجعلها أكثر ملاءمة للمعاملات اليومية وأداة لحفظ القيمة، غالبًا ما تكون العملات المستقرة مرتبطة بعملة

ورقية مثل الدولار الأمريكي أو اليورو، وفي هذه الحالة تُعرف بالعملات المستقرة المدعومة بالعملات الورقية، حيث يقوم مصدرها بالاحتفاظ باحتياطات نقدية في حساب مصرفي، مما يعزز ثقة المستخدمين ويوفر إمكانية استردادها بالعملة الورقية المقابلة في أي وقت. كما يمكن أن تكون مدعومة بالسلع المادية مثل الذهب أو الفضة أو النفط، ويُطلق عليها العملات المستقرة المدعومة بالسلع، حيث توفر تمثيلًا رقميًا لقيمة هذه الأصول، مما يجعلها خيارًا استثماريًا أكثر استقرارًا للمستثمرين (جبر، صفحة 06)؛

-العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية: تمثل العملات الرقمية للبنك المركزي (CBDCs) نسخة رقمية من النقود تصدرها البنوك المركزية، حيث تكون مقومة بالعملة الوطنية وقابلة للتحويل إلى أشكال أخرى من العملات، وتتميز عن غيرها من العملات الرقمية بكونها صادرة بموجب القانون مما يمنحها قوة إبراء قانونية عالية، كما تُستخدم كمخزن للقيمة، وتتمتع – إلى حد ما – بنفس المزايا التي توفرها النقود الورقية، مما يجعلها وسيلة موثوقة للدفع والتبادل (امحمد، 2022، الصفحات 42-43)

4.1 الفرق بين العملات الرقمية وباقي العملات:

1.4.1.الفرق بين العملات الرقمية والعملات المشفرة: على الرغم من أن العملات المشفرة هي نوع من العملات الرقمية، إلا أنه هناك بعض الاختلافات الأساسية بينهما، والتي سيتم شرحها في النقاط التالية: (حمودي، 2024)

-مركزية التعاملات: العملات الرقمية هي عملات مركزية تخضع لتنظيم وإدارة مجموعة من الأفراد وأجهزة الكمبيوتر التي تتحكم في حالة المعاملات داخل الشبكة، في المقابل تتميز العملات المشفرة بكونها لامركزية، حيث تعتمد على أنظمة موزعة لإدارة وتنفيذ المعاملات دون الحاجة إلى جهة مركزية مشرفة.

-سرية هوية المستخدم: في العملات الرقمية، يُطلب تحديد هوية المستخدم وتسجيل بيانات المعاملات التي تتم من خلالها في المقابل، تتميز العملات المشفرة بعدم اشتراط الكشف عن هوية المستخدم أو تفاصيل المعاملات، حيث لا تحتوي محافظ العملات المشفرة على معلومات شخصية مثل الاسم أو العنوان، مما يوفر مستوى عالٍ من الخصوصية؛

-شفافية المعاملات: العملات الرقمية لا تتمتع بالشفافية في المعاملات، حيث لا يمكن تتبع المعاملات المالية للمحافظ ولا رؤية التحويلات المالية، إذ تبقى هذه المعلومات سرية ويطلع

عليها فقط مقدمو خدمات العملات الرقمية، أما في حالة العملات المشفرة فإن الوضع يختلف إلى حد ما، حيث يمكن لأي شخص الاطلاع على معاملات المستخدمين، إذ يتم تسجيل جميع مصادر الإيرادات في سلسلة عامة؛

–معالجة المعاملات والتحويلات: توجد سلطة مركزية تشرف على جميع القضايا والمعاملات المتعلقة بالعملات الرقمية، ويمكنها إلغاء أو تجميد المعاملات بناءً على طلب المشاركين أو السلطات أو في حال الاشتباه بوجود غش أو غسل أموال في المقابل، تتم إدارة المعاملات والتحويلات في العملات المشفرة عبر نظام موزع من الحواسيب، مما يضمن عدم وجود جهة مركزية للتحكم أو التدخل؛

الناحية القانونية: تمتلك معظم البلدان إطارًا قانونيًا لتنظيم العملات الرقمية، مثل توجيه الاتحاد الأوروبي والقانون التجاري الموحد في الولايات المتحدة. أما العملات المشفرة، فلا يوجد لها إطار قانوني محدد في العديد من الدول؛

–الوساطة أو طرف ثالث: العملات الرقمية هي عملات مركزية، وغالبًا ما تكون خاضعة لوسيط ثالث يتمثل في الحكومات أو الهيئة المسؤولة عن إصدارها أما العملات المشفرة، فتعتمد على نظام وبروتوكول يُسمى البلوكشين أو دفتر الحسابات الرقمي اللامركزي، مما يعني أنه لا توجد سلطة ثالثة تتحكم في الإجراءات والمعاملات والتحويلات والإرساليات داخل الشبكة.

2.4.1.الفرق بين العملات الرقمية والعملات الافتراضية: العملات الافتراضية هي نوع من العملات الرقمية التي يتم التحكم بها من قبل منشئيها جميع العملات الافتراضية رقمية وتوجد فقط على الإنترنت، ومع ذلك ليست جميع العملات الرقمية افتراضية، حيث يمكن أن توجد بعض العملات الرقمية خارج بيئة افتراضية محددة (العملات الرقمية ، 2024).

3.4.1.الفرق بين العملات الرقمية والنقود الالكترونية: تشبه العملات الرقمية النقود الإلكترونية من حيث أنها تُخزن على الحواسيب والوسائط الإلكترونية وتُتداول عبر الشبكة الإلكترونية إلا أن الفرق بينهما يكمن في أن النقود الإلكترونية هي في الأصل نقود حقيقية مثل الدولار أو اليورو أو الدرهم، يتم تحويلها إلى وحدات إلكترونية مدفوعة مسبقًا ومخزنة على الأجهزة الإلكترونية ومرتبطة بحسابات بنكية أما العملات الرقمية، فهي لا تمثل أي من العملات الحقيقية القانونية، بل هي عملة مستقلة بذاتها، غير مغطاة بأي عملة أخرى ولا مرتبطة بأي جهة سيادية أو مركزية (عامر، 2019، الصفحات 271–272)

5.1 العوامل التي تؤثر على قيمة العملات الرقمية: توجد العديد من العوامل التي تؤثر على قيمة العملات الرقمية، ومن بين هذه العوامل ما يلي (أثر العملات الرقمية على الاقتصاد العالمي والسوق المالية، 2024):

-العرض والطلب: تتأثر قيمة العملات الرقمية بعامل العرض والطلب عليها، حيث يؤدي زيادة الطلب إلى ارتفاع قيمتها، بينما ينخفض سعرها عندما يقل الطلب ويمكن أن يتأثر العرض والطلب بعدة عوامل مثل الأخبار السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية والتقنية؛

-التكنولوجيا والابتكار: تعتمد قيمة العملات الرقمية على التكنولوجيا المستخدمة في إنشائها، تشفيرها، وتداولها (التكنولوجيا الأساسية للعملات الرقمية)، وتحدد قيمة العملات الرقمية الجديدة بشكل كبير بقدرتها على تقديم حلول تقنية مبتكرة وفعالة للتحديات التي تواجه العملات التقليدية؛

-الاعتمادية والأمان: تتأثر قيمة العملات الرقمية بمستوى اعتماديتها وأمانها، حيث تحتاج هذه العملات إلى مستوى عالٍ من الأمان للحفاظ على سرية العمليات المالية ومنع الاحتيال وكلما زادت موثوقية وأمان العملة الرقمية زادت قيمتها؛

-التشريعات والتنظيمات: تؤثر التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالعملات الرقمية بشكل مباشر على قيمتها، فقد تؤدي التشريعات الصارمة إلى تقليص الطلب عليها بينما تساهم التنظيمات الواضحة والشفافة في تعزيز الثقة في العملات الرقمية، مما يؤدي إلى زيادة قيمتها؛

-الاستخدامات والتطبيقات: تتحدد قيمة العملات الرقمية بناءً على استخداماتها وتطبيقاتها المتنوعة، يمكن استخدام العملات الرقمية في مجالات متعددة مثل التجارة الإلكترونية، التحويلات الدولية، والتداول المالي، وغيرها، وكلما تزايدت استخدامات وتطبيقات العملات الرقمية، ارتفعت قيمتها.

ومنها أيضا (كل ما تحتاج معرفته عن العملة الرقمية، 2024):

- الأحداث الاقتصادية والسياسية: تتأثر أسعار العملات الرقمية بالأحداث العالمية والاقتصادية والسياسية، مثل التغيرات في السياسات الحكومية، الحروب التجارية، والأزمات المالية؛

- نشاط المستثمرين: تؤثر قرارات المستثمرين المتعلقة بشراء وبيع العملات الرقمية على أسعارها، حيث تكون تقلبات السوق غالبًا نتيجة لتقلبات في نشاط المستثمرين، وبشكل عام،

تعتمد قيمة العملات الرقمية على العديد من العوامل والمتغيرات، ويمكن أن يتأثر سعرها بشكل كبير في فترات قصيرة من الزمن.

2. العملات الرقمية وأثرها على النظام الاقتصادي العالمي:

النظام الاقتصادي العالمي هو مجموعة القواعد والترتيبات التي تم وضعها بعد الحرب العالمية الثانية لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول. يتكون النظام من ثلاثة أركان رئيسية: (http://www.moqatel.com، 2024)

- النظام النقدي الدولي: الذي يحدد القواعد المتعلقة بأسعار الصرف، موازين المدفوعات، مصادر تمويل العجز، والسياسات التصحيحية، وصندوق النقد الدولي هو الجهة المسؤولة عن هذا النظام؛
- النظام المالي الدولي: الذي ينظم انتقال رؤوس الأموال الدولية، سواء كانت مساعدات أجنبية، قروض خارجية، أو استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة ويضطلع البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية بدور قيادي في هذا المجال؛
- النظام التجاري الدولي: الذي يحدد القواعد المتعلقة بتصدير واستيراد السلع والإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير، وقد كانت الجات مسؤولة عن هذا النظام حتى تم استبدالها بمنظمة التجارة العالمية.

1.2 جوانب تأثير العملات الرقمية على النظام الاقتصادي العالمي: يتجلى تأثير العملات الرقمية على الاقتصاد العالمي في عدة جوانب، أبرزها زيادة السرعة والكفاءة في العمليات المالية وتقليص التكاليف المرتبطة بالأنظمة المالية التقليدية، كما توفر العملات الرقمية خيارات جديدة للدفع، التحويل، الاستثمار، والتداول، مما يعزز التنافسية في السوق المالية ويوسع الخيارات المتاحة للمستثمرين، علاوة على ذلك تؤثر العملات الرقمية بشكل كبير على السوق المالية، حيث يتركز الاهتمام في تداولها كأداة للاستثمار والتداول، ومن المتوقع أن تتطور السوق المالية لتشمل العملات الرقمية كأحد الأصول المالية الرئيسية، مما يزيد الطلب عليها ويساهم في رفع قيمتها السوقية؛

بالإضافة إلى ذلك، توفر العملات الرقمية فرصًا جديدة للتمويل اللامركزي والتمويل الجماعي، مما يتيح للأفراد استثمار مشاريع صغيرة ومتوسطة ومشاريع مبتكرة بشكل أكبر، ويقلل من الاعتماد على البنوك التقليدية في تمويل هذه المشاريع، وبالتالي يمكن القول إن العملات الرقمية

ستلعب دورًا كبيرًا في التأثير على الاقتصاد العالمي والسوق المالية، من خلال توفير فرص جديدة للتمويل والاستثمار وتعزيز التنافسية في السوق، ومع تزايد الاهتمام بالعملات الرقمية وتطور سوقها، يمكن توقع تأثيرات إيجابية كبيرة على الاقتصاد العالمي في المستقبل (أثر العملات الرقمية على الاقتصاد العالمي والسوق المالية ، 2024)

كما تؤثر العملات الرقمية على النظام الاقتصادي العالمي من خلال: (ما هي تأثيرات العملات الرقمية على الاقتصادات العالمية؟ ، 2024)

-الاستخدام في العمليات التجارية: تستخدم العملات الرقمية بشكل متزايد في العمليات التجارية، حيث توفر وسيلة سريعة وسهلة للدفع عن بُعد، وبالتالي تؤثر العملات الرقمية على العلاقات التجارية بين الشركات، مما يساهم في تحسين كفاءة عمليات البيع والشراء؛

-التحوط الاستثماري: تعد العملات الرقمية من أدوات التحوط الاستثماري الفعّالة، حيث يمكن استخدامها لحماية المستثمرين من التغيرات السلبية في أسواق الأسهم والعملات الأخرى، ومن ثم تؤثر العملات الرقمية على استراتيجيات الاستثمار المختلفة مما يساهم في تحسين الأداء المالي للمستثمرين؛

-التحولات الاجتماعية: تؤثر العملات الرقمية على التحولات الاجتماعية، حيث توفر فرصة للأفراد الذين يواجهون قيودًا مالية أو عرقية أو جغرافية للمشاركة في الاقتصاد العالمي، وبالتالي تساهم العملات الرقمية في تعزيز المساواة الاجتماعية وتقليل الفوارق الاقتصادية؛

-التحولات البيئية: يتم تعدين العملات الرقمية باستخدام أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية المختلفة، مما يتطلب استهلاك كميات كبيرة من الكهرباء ويؤدي إلى انبعاث كميات كبيرة من الكربون في الجو، وبالتالي تؤثر العملات الرقمية على البيئة وتساهم في تسريع التحولات البيئية.

وقد تؤثر العملات الرقمية على النشاط الاقتصادي من عدة جوانب منها: (محمود، 2022، الصفحات 1331-1333)

-الأثر على العرض الكلي للنقود: تتيح العملات الرقمية وسائل تبادل إضافية دوليا ومحليا بالإضافة للعملات الورقية مما سيسهم في زيادة معدلات التضخم؛

-قدرة البنوك على خلق النقود وتوليدها: ستتأثر قدرة البنوك على خلق النقود من إيداعات العملات بوجود العملات الرقمية، التي لا تسمح بتوليد النقود، حيث يتم فقط نقل الأموال من مالك إلى آخر ومن محفظة إلى أخرى دون إنشاء نقود جديدة؛

–قدرة البنوك المركزية في الدول على استخدام السياسة النقدية: مع تزايد الإقبال على العملات الرقمية وانتشار استخدامها في مختلف الدول يتراجع تأثير البنوك المركزية، إذ أصبحت السلع والخدمات تُباع وتشترى عبر الإنترنت باستخدام عملات افتراضية لا تخضع لسيطرتها، هذا التحول يقلل من فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية، مما قد يؤثر على قدرة البنوك المركزية في توجيه الاقتصاد والتحكم في المعروض النقدي؛

–استقرار الأسواق المالية ونظم المدفوعات: مع تزايد استخدام العملات الرقمية، يصبح من الصعب تحديد حجم النقد المتداول في الاقتصاد نظراً لغياب الإشراف المباشر من البنوك المركزية، هذا يؤدي إلى تعقيد قياس معدلات دوران النقود، بالإضافة إلى ذلك مع تحول العملات الرقمية إلى الوسيلة الأساسية لتسوية المدفوعات دون الحاجة إلى وسطاء، تتسع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي القائم على تبادل السلع والخدمات الفعلية، والاقتصاد المضاربي، حيث تُشترى السلع وتباع بهدف تحقيق أرباح من فروق الأسعار فقط.

تؤثر العملات الرقمية بشكل ملموس على السياسة المالية، خاصة من خلال تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية المتوقعة، إذ تصبح مراقبة المعاملات والتبادلات التجارية التي تتم عبر الإنترنت أكثر صعوبة، مما يعقد عملية تحصيل الضرائب ويحد من قدرة الحكومات على تتبع الأنشطة الاقتصادية بدقة (شرفي، 2021، صفحة 191).

2.2 دور العملات الرقمية في رقمنة الاقتصاد العالمي: مع تسارع وتيرة العولمة والتطور التكنولوجي، تتجه الاقتصادات العالمية نحو التحول إلى اقتصاد رقمي يتميز بالمرونة والفعالية وقابلية التكيف. وفي هذا الإطار، تؤدي العملات الرقمية دوراً محورياً في تسريع هذا التحول من خلال (أثر العملات الرقمية على الاقتصاد العالمي والسوق المالية، 2024):

–تحسين النظام المالي: تسهم العملات الرقمية في تطوير النظام المالي وتحويله إلى نموذج رقمي أكثر مرونة وفعالية وقدرة على التكيف، كما تتيح تقليل التكاليف وتقليص الوقت اللازم لعمليات التحويل والتداول، مما يعزز من سرعة وكفاءة النظام المالي بشكل عام؛

–تحسين التجارة الدولية: تسهم العملات الرقمية في تعزيز التجارة الدولية وتيسير عمليات التحويل والتداول بين الدول، وذلك من خلال إزالة العوائق المالية والتجارية التي تعترض طرق التجارة التقليدية، مما يسهم في زيادة كفاءتها وسرعة تنفيذ المعاملات؛

-تعزيز الابتكار والاستثمار: تساعد العملات الرقمية على تعزيز الابتكار والاستثمار في الاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال توفير بيئة مالية مرنة وفعالة للشركات الناشئة والمستثمرين.

تمتلك العملات المشفرة القدرة على تعزيز الشمول المالي من خلال توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد غير المتعاملين مع البنوك، إذ تتيح العملات المشفرة لسكان المناطق التي تعاني من ضعف البنية التحتية المصرفية استخدامها لتخزين القيمة، وإجراء المعاملات، والاستفادة من الخدمات المالية، مما يسهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية (جبر، صفحة 11).

بشكل عام، تمثل العملات الرقمية فرصة للتحول نحو اقتصاد عالمي رقمي أكثر مرونة وفعالية وقابلية للتكيف فهي تساهم في تحسين النظام المالي، وتيسير التجارة الدولية، وتعزيز الابتكار والاستثمار، مما يؤدي إلى تغيير جذري في طرق الدفع والتداول التقليدية، ومع ذلك من الضروري إدراك المخاطر المرتبطة بالاستثمار في هذه العملات واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الأمان والحماية؛

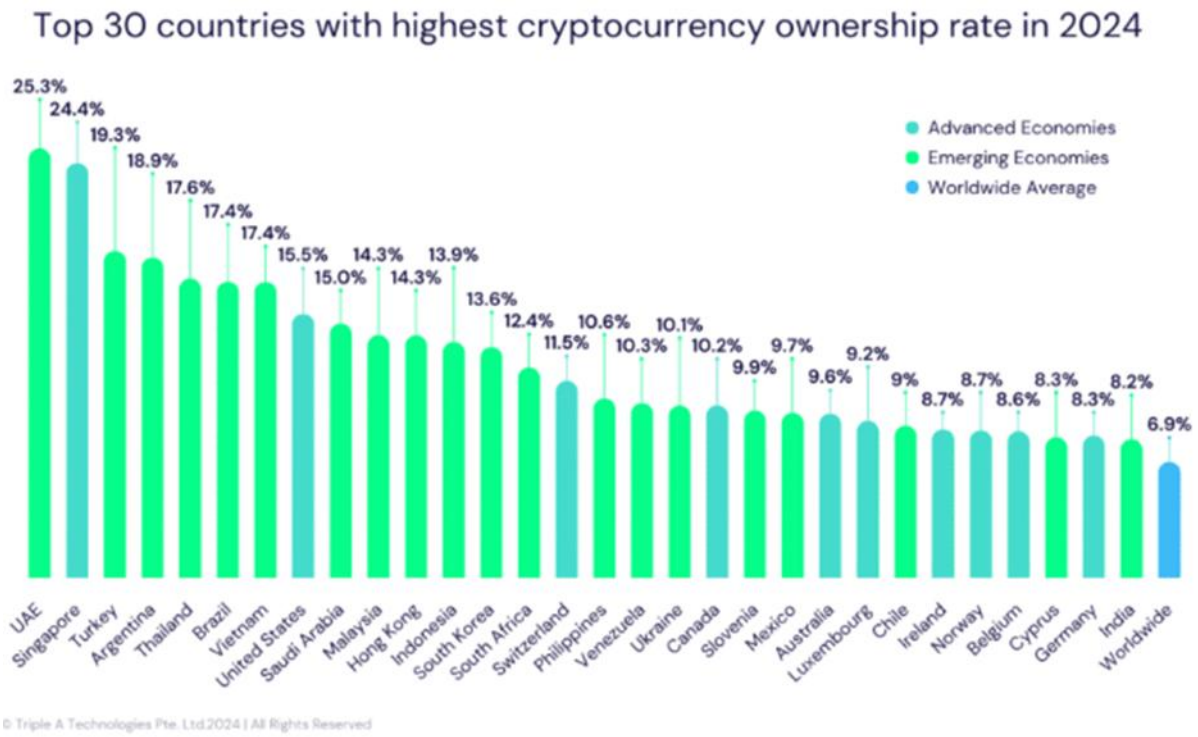
حيث تلعب دورا مهما في تحويل الاقتصاد العالمي الى اقتصاد رقمي من خلال (https://www.rain.com، 2024):

-تتيح الأصول الرقمية إمكانية الوصول إلى جميع المستثمرين، بغض النظر عن جنسيتهم أو حجم استثماراتهم، على عكس الأصول التقليدية التي كانت في الغالب تحت سيطرة كبار المستثمرين، وتتميز معظم العملات الرقمية بإمكانية تجزئتها، مما يسهل على صغار المستثمرين امتلاك جزء منها، حيث تمثل الوحدة الواحدة الحد الأدنى للمبلغ القابل للاستثمار، كما تمنح العملات الرقمية جيلاً كاملاً فرصة التعلم والتدرب على الاستثمار، مما قد يسهم في انتشار مفهوم تخصيص رأس المال بهذه الطريقة على نطاق عالمي؛

-جعل أنظمة الاستدامة الذاتية في أفضل حالاتها أتاحت اللامركزية العديد من الفرص التي كانت في السابق بعيدة المنال، ومن أبرزها إنشاء مجتمعات رقمية تتمتع بالتحكم الذاتي الكامل، تعتمد المؤسسات المستقلة اللامركزية (DAO) على العملات الرقمية لتحديد حقوق التصويت والتحقق منها، مما يمنح أصحابها القدرة على اتخاذ قرارات مباشرة بشأن مستقبل هذه المؤسسات، ومن الأمثلة الواقعية على ذلك نموذج رأس المال الاستثماري في كيان لامركزي تديره مجموعة من المستخدمين، حيث تعمل هذه المؤسسات على ضخ الاستثمارات ورأس المال في المشاريع

الناشئة، مما يسهم في تعزيز الابتكار ودعم القطاعات المختلفة، ويترك أثراً واضحاً على الاقتصاد ككل.

فقد شهد عام 2024 طفرة غير مسبوقة في تبني العملات الرقمية، حيث تجاوز عدد المستخدمين حول العالم 562 مليون شخص، أي ما يعادل 6.8% من سكان الكوكب، ويأتي هذا النمو المذهل بنسبة 34% مقارنةً بعام 2023، مما يعكس تنامي الإقبال على هذه الأصول الرقمية، جاء ذلك وفقًا لتقرير جديد صادر عن شركة الدفع بالعملات المشفرة"Triple–A"، الذي يتناول حالة ملكية العملات الرقمية حول العالم، حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط وآسيا من أبرز المناطق التي تقود هذا النمو، فقد احتلت الامارات العربية المتحدة الصدارة عربياً وعالمياً بنسبة تبني للعملات الرقمية بلغت 25.3%، تلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 15%، مما يعكس رؤية هذه الدول في تبني التقنيات المالية الحديثة وتعزيز مكانتها كمركز للابتكار وفي المرتبة الثانية و الثالثة عالميا جاءت سنغافورة و تركيا بقائمة الدول ذات أعلى نسب ملكية للعملات الرقمية بنسبة 24.4% و 19.3% على التوالي.



المصدر : **https://ar.beincrypto.com**/ بتاريخ 2025/02/04، على الساعة 12:30.

والجدول التالي يوضح تطور القيم السوقية والعوائد السنوية لأكبر عشر عملات مشفرة تداولا في العالم لسنة 2024

العملات	القيمة السوقية دولار	العائد السنوي	استخداماتها	سنة الأساس	نسبة النمو بالنسبة لسنة الأساس
بتكوين **BTC**	1.7 تريليون	**%97**	تعمل على سلسلة الكتل أو سجل يسجل المعاملات.	2016	**%17108**
ايثريوم **ETH**	392.4 مليار	%29	تطوير البرامج بسبب تطبيقاتها .	2016	%29520
تيثر **USDT**	124 مليار	**%0**	مفضلة للاستثمار لثباتها النسبي.	أكثر ثباتا من العملات الأخرى	
سولانا **SOL**	98.4 مليار	**%309**	العقود الذكية، التمويل لامركزي والتطبيقات اللامركزية.	2020	**%26978**
بايننس**BNB**	89.6 مليار	**%124**	التداول ودفع الرسوم وحجز ترتيبات السفر.	2017	**%621759**
دوجكوين **DOGE**	52.7 مليار	**%135**	إنشاء غير محدد العدد من العملة.	2017	**%179416**
اكس آر بي **XRP**	36.8 مليار	**%30**	تسهيل تبادل العملات.	2017	**%10693**
كوين الدولار الامريكي **USDC**	36.7 مليار	**%0**	تعتمد على منصة ايثريوم لإتمام المعاملات العالمية.	مستقرة نسبيا لأنها مدعومة بالدولار	
كاردانو**ADA**	20 مليار	**%6-**	تمكين العقود الذكية والتطبيقات اللامركزية.	2017	**%2760**
ترون **TRX**	15.2 مليار	**%64**	تشغيل الخوارزميات.	2017	**%32381**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على **https://www.alaraby.co.uk/economy/** بتاريخ 03 فيفري 2025 على الساعة 13:00

3.2 جهود المؤسسات والمنظمات الدولية لتنظيم تداول العملات الرقمية: مع تزايد الاهتمام بالعملات الرقمية، سواء كانت مشفرة أو مستقرة أو أنواعًا أخرى من الأصول، كثّفت المؤسسات الدولية وواضعو المعايير العالميون جهودهم لتقييم تأثيراتها الاقتصادية والمالية المحتملة وتنظيم تداولها، بالإضافة إلى وضع معايير دولية لها. وفي هذا الإطار، أطلقت مجموعة العشرين عدة مبادرات لمراقبة تداعيات العملات المشفرة بدقة. كما أوكلت إلى مجلس الاستقرار المالي وهيئات أخرى مهمة وضع المعايير وتقديم المشورة بشأن تطوير استجابات متعددة الأطراف لمواجهة هذه التحديات (هبة، 2020، صفحة 07):

–يقوم مجلس الاستقرار المالي العالمي بتقييم الأطر الإشرافية والتنظيمية الحالية ودراسة الممارسات الناشئة في هذا المجال، مع التركيز على القضايا المرتبطة بالمعاملات العابرة للحدود، خاصة من منظور الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. كما يولي المجلس اهتمامًا كبيرًا بحماية الاستقرار المالي والحد من المخاطر النظامية الناتجة عن تداول العملات المستقرة،

مع العمل على تطوير الأطر التنظيمية والإشرافية لمواكبة التحديات الجديدة التي تفرضها العملات الرقمية؛

–يتعاون مجلس الاستقرار المالي مع لجنة المدفوعات والبنية التحتية التابعة للجنة بازل للرقابة المصرفية لمتابعة تأثير تداول الأصول المشفرة على أنظمة المدفوعات العابرة للحدود، إلى جانب دراسة انعكاساتها على الاستقرار المالي؛

– تعمل لجنة بازل للرقابة المصرفية على تقييم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للأصول المشفرة على القطاع المصرفي، بالإضافة إلى دراسة دور السلطات الإشرافية في ضمان الامتثال للقواعد الاحترازية، بهدف الحد من المخاطر المرتبطة بتداول هذه الأصول في النظام المصرفي؛

– أنشأت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية مجموعة استشارية لمناقشة التجارب والقضايا المرتبطة بعمليات الإصدار الأولي للأصول المشفرة، إلى جانب دراسة آثارها على حماية المستثمرين، سواء على المستوى المحلي أو عبر الحدود؛

– تعمل مجموعة العمل المالي على دراسة وتقييم المخاطر المرتبطة بتداول الأصول المشفرة، مع التركيز على احتمال استخدامها في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تقدم تقريرًا مفصلًا إلى مجموعة العشرين حول هذه القضايا؛

وفيما يلي بعض الأمثلة على القوانين المنظمة للعملات الرقمية في بعض البلدان (التنظيم والقوانين في عالم العملات الرقمية، 2024):

–الولايات المتحدة: صدر قانون البنية التحتية المالية وتحسين أسواق الأدوات المالية (FIFRA) عام 2020، حيث يُلزم شركات العملات الرقمية بالإبلاغ عن معاملاتها إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC)

–الاتحاد الأوروبي: أصدرت المفوضية الأوروبية توجيهًا بشأن العملات المشفرة في عام 2020، يهدف إلى وضع إطار تنظيمي موحد لتنظيم هذه الأصول عبر جميع دول الاتحاد الأوروبي؛

–الصين: في عام 2021، أصدر البنك المركزي الصيني بيانًا أعلن فيه أن جميع معاملات العملات الرقمية غير قانونية، كما فرض حظرًا على عمليات تعدينها، وتأتي هذه القوانين والأنظمة المنظمة للعملات الرقمية في إطار تحقيق عدة أهداف، من بينها:

–مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب: تلزم قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منصات تداول العملات الرقمية بالتحقق من هوية المستخدمين والإبلاغ عن أي

معاملات مشبوهة، بالإضافة إلى ذلك تشترط بعض الدول حصول مقدمي خدمات تبادل العملات الرقمية على ترخيص لمزاولة نشاطهم؛

–فرض الضرائب على العملات الرقمية: تعامل معظم الدول العملات الرقمية كأصول استثمارية تخضع لضريبة الدخل أو ضريبة أرباح رأس المال، وبموجب قوانين ضريبة الدخل، يُلزم الأفراد والشركات بالإفصاح عن أرباحهم من العملات الرقمية ودفع الضرائب المستحقة عليها؛

–حماية بيانات وأموال المستخدمين: تلزم قوانين أمن المعلومات وحمايتها منصات العملات الرقمية باتخاذ التدابير اللازمة لحماية بيانات وأرصدة المستخدمين من القرصنة والسرقات؛

–حماية المستهلك: تلزم قوانين حماية المستهلك منصات العملات الرقمية بالإفصاح الكامل عن المخاطر والرسوم المرتبطة بمعاملات العملات الرقمية؛

–منع الاحتكار: تحظر قوانين منع الاحتكار هيمنة شركة أو كيان واحد على سوق العملات الرقمية، وتسعى إلى تشجيع المنافسة بين مختلف الأطراف الفاعلة في السوق؛

–حماية المستثمرين: يعد حماية المستثمرين وضمان شفافية السوق من الأهداف الرئيسية للتنظيم، حيث يتعين على الشركات توفير معلومات كافية للمستثمرين والالتزام بقواعد معينة لضمان حمايتهم.

خاتمة:

توفر دراسة موضوع تأثير العملات الرقمية على النظام الاقتصادي العالمي رؤية آنية ومستقبلية حول الفرص والتحديات المرتبطة بهذا الموضوع الجديد والناشئ على الصعيد الدولي بما يكتسيه من اهتمام بالغ من طرف الباحثين ورواد الفكر الاقتصادي، ويؤكد البحث بشكل عام على الطبيعة المعقدة والمتعددة الأوجه لتأثير العملات الرقمية على النظام الاقتصادي العالمي وتسليط الضوء على الحاجة إلى صانعي السياسات لتقييم آثار العملات الرقمية على السياسة النقدية، المصرفية، الاستثمارية، التجارية العالمية، والأمن القومي مع وضع سياسات واستراتيجيات واضحة المعالم لتبني هذه العملة وحماية الأفراد والمؤسسات من الاحتيال وغسل الأموال والتهديدات السيبرانية؛ وتوصلت الدراسة إلى أن للعملات الرقمية التأثير الواضح والمباشر على الاقتصاد العالمي يتمثل في:

–زيادة السرعة والكفاءة في العمليات المالية؛

–تخفيض التكاليف التي تترتب على العمليات المالية التقليدية؛

-تعزيز التنافسية في الأسواق المالية وتوسيع نطاق الخيارات للمستثمرين؛

-غير أن استمرار العملات الرقمية على ماهي عليه بدون رقيب يجعلها محط أنظار الجريمة المنظمة والعابرة للقارات وغسل الأموال والتهرب الضريبي؛

بناءا على النتائج المتوصل اليها من الدراسة تم التحقق من صحة الفرضيتين: الأولى والتي تنص على أن هناك عدة أشكال للعملات الرقمية وتتمثل في العملات الافتراضية، المشفرة، والعملات الصادرة عن البنوك المركزية، أما الثانية فتوضح تأثير العملات الرقمية على النظام الاقتصادي من عدة جوانب أهمها اختصار الوقت وتقليل التكاليف وتوفير الفرص لجميع المستثمرين.

الاقتراحات: بناءا على النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

-تحليل وتقييم وتوجيه الآثار الاقتصادية للتبني الواسع النطاق للعملات الرقمية بغية التحكم في الوضع الاقتصادي العالمي؛

-فحص وتحليل الفرص والتحديات المرتبطة بالعملات الرقمية؛

-ضرورة الوقوف على واقع التجارة الدولية في ظل تداول العملات الرقمية من خلال الدفع، التحويل، ومختلف المعاملات؛

-تحليل أثر العملات الرقمية على إيرادات الدول من خلال دورها في الاستثمار، الغش، والتهرب الضريبي؛

- الوقوف على تأثير العملات الرقمية على السياسات النقدية والمالية للدول.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ما هي تأثيرات العملات الرقمية على الاقتصادات العالمية؟ . (2024). تاريخ الاسترداد 05 فيفري, 2024، من https://lablabcoin.com.

2. http://www.moqatel.com . (2024، من 2024, فيفري 04 الاسترداد تاريخ). http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/WTO/sec03.doc_cvt.htm.

3. https://www.rain.com. (2024، من 2024, جانفي 28 الاسترداد تاريخ). https://www.rain.com/ar/learn/how-cryptocurrencies-fit-into-the-worlds-economy , 28/01/2024, 21:30.

4. أثر العملات الرقمية على الاقتصاد العالمي والسوق المالية. (2024). تاريخ الاسترداد 03 فيفري, 2024، من https://www.nabdaqlam.website/2023/03/impact-of-digital- currencies-on-global.ht.

5. أثر العملات الرقمية على الاقتصاد العالمي والسوق المالية . (2024). تاريخ الاسترداد 03 فيفري, 2024، من https://www.nabdaqlam.website/2023/03/impact-of-digital- currencies-on-global.htm.

6. التنظيم والقوانين في عالم العملات الرقمية. (2024). تاريخ الاسترداد 18 فيفري, 2024، من https://www.9anon4dz.com/2023/11/Cryptocurrencies-law.html.

7. العملات الرقمية . (2024). تاريخ الاسترداد 12 فيفري, 2024، من https://e.paaet.edu.kw/AR/FutureMakers/technology/Pages/.

8. كل ما تحتاج معرفته عن العملة الرقمية. (2024). تاريخ الاسترداد 11 فيفري, 2024، من https://alkanz-blog.com .

9. الأخضر بن عمر وعبد الكريم بوغزالة امحمد. (2022). العملات الرقمية وتحديات إصدارها من قبل البنوك المركزية. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06(العدد 02).

10. أيمن صالح. (2021). واقع العملات الرقمية. سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 10، صندوق النقد العربي.

11. باسم أحمد عامر. (2019). العملات الرقمية "البتكوين نموذجا" ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الاسلامية، المجلد 16(العدد 16).

12. خالد محمد حمدي صميدة محمد. (2020-2021). تداول العملات المشفرة وخطره على الامن المجتمعي. حولية كلية الدعوة الإسلامية، المجلد 02(العدد 33).

13. ركاج يحيى محمد. (2024). ماهية العملات الرقمية: النشأة، المفهوم، الأنواع، الخصائص، اقتصاديو العرب. تاريخ الاسترداد 11 فيفري, 2024، من https://economistsarab.com/.

14. رهام سائد أحمد جبر. (بلا تاريخ). تأثير انتشار واستخدام العملات الرقمية المشفرة على النظام الاقتصادي والأمني وتقييم تداعياتها على الأفراد والدولة.

15. عبد المالك توبي ومنصف شرفي. (2021). أثر العملات الرقمية على مستقبل المعاملات المالية: البتكوين نموذجا. مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11(العدد 01).

16. عبد المنعم هبة. (فبراير, 2020). واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية: آفاق اصدار العملات الرقمية في الدول العربية. (العدد 11).

17. علي حمودي. (2024). الفرق بين العملات الرقمية والعملات المشفرة. تاريخ الاسترداد 11 فيفري, 2024، من https://sa.investing.com/analysis/article

18. علي محمد الخوري. (2021). المدفوعات الالكترونية والعملات الرقمية. القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

19. محمد محمود إبراهيم محمود. (2022). العملات الرقمية وأثرها على النظام الاقتصادي. مجلة الشريعة والقانون(العدد 40).